المقدسي وأبو سياف لعبا دورا في التفاوض من اجل تحرير رهائن سجن الجويدة.. واتجاه للتخلص من عبء انصار التنظيم داخل السجون

السلطات الأردنية تنفذ حكم «الإعدام» باثنين من رجال الزرقاوي بعد اول تمرد تشهده السجون لأعضاء «القاعدة»

عمان ـ «القدس العربي»

من بسام البدارين:

قصدت السلطات الاردنية فجر امس الاول ارسال رسالة قوية وعنيفة لتنظيم القاعدة بزعامة ابو مصعب الزرقاوي عندما قررت (تنفيذ) حكم الاعدام بحق اثنين من اتباعه ادينا بتهمة قتل الدبلوماسي الامريكي لورانس فولي في عام 2002.

وجاء قرار تنفيذ حكم الاعدام وسط اجراءات امنية مشددة جدا مفاجئا ومباغتا في ظل ظروف معقدة ارتبطت بعملية الاعدام والتنفيذ منذ الاسبوع الماضي. فقد شهدت البلاد اول تمرد من نوعه في احد سجونها الاسبوع الماضي وتحديدا بعد محاولات رجال الامن اخراج المتهمين المشار اليهما لتنفيذ حكم الاعدام آنذاك.

واثار تمرد انصار القاعدة في سجن الجويدة القريب من العاصمة عمان استياء بالغا في صفوف السلطة خصوصا بعدما تمكن سجناء التنظيم من احتجاز مجموعة من ضباط الامن بينهم مدير السجن ومدير مصلحة السجون الذي اقيل لاحقا من منصبه سعيا منهم في ذلك الوقت لمنع تنفيذ حكم الاعدام.

وتسبب ذلك الموقف بجدل واسع في الاوساط الاردنية لكن السلطات بادرت فجر السبت لفرض هيبتها بقوة وحزم في مقابل تنظيم القاعدة الذي ادار تمردا منظما داخل السجون بطريقة غريبة، فقد تم تنفيذ الاعدام فعلا في عضوي القاعدة اللذين حصل التمرد اصلا من اجلهما وهما سالم سعيد بن صويد ـ 44 عاما ـ وهو ليبي الجنسية وياسر فتحي فريحات وهو اردني الجنسية وكلاهما اتهم بتنفيذ اعمال اجرامية لصالح تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين بقيادة الزرقاوي افضت الي مقتل انسان وهو مسؤول مكتب المساعدات الانمائية في السفارة الامريكية لورانس فولي.

وفي عام 2002 وجد فولي مقتولا بسبع رصاصات مع مسدس ملقى بجانب سيارته المرسيدس في احدى ضواحي العاصمة عمان الغربية وسرعان ما لاحقت السلطات مشتبها بهم ثم اعلنت القبض عن اثنين من خلية نفذت عملية فولي بتعليمات مباشرة من الزرقاوي وهما فريحات وبن صويد.

وقالت مصادر خاصة لـ«القدس العربي» ان اجراءات امنية مشددة اتخذت فجر السبت ومساء الجمعة لنقل السجينين بن صويد وفريحات من سجن الجويدة القريب من عمان الي سجن سواقة الصحراوي في عمق الصحراء الاردنية جنوبي البلاد حيث تم تنفيذ حكم الاعدام بحضور الوكلاء والقضاة الشرعيين والطب الشرعي في ذلك السجن البعيد في اطار رسالة تحد واضحة من السلطات الاردنية لتنظيم القاعدة خارج وداخل سجونها.

وعلم بأن كلا من صويد وفريحات اصرا علي براءتهما من عملية فولي حتى اللحظات الاخيرة وقال بعض المصادر ان التمرد الذي حصل في سجن الجويدة الاسبوع الماضي وتسبب بالاسراع في اعدام المتهمين امس الاول بدأ اصلا عندما استدر صويد وفريحات تعاطف رفاقهما من تنظيم القاعدة وهما يؤكدان براءتهما خلال اللحظات التي دخل فيها رجال الامن بلا سلاح لاخراجهما من الزنزانة حيث اعتقد آنذاك بان هدف الاخراج هو تنفيذ حكم الاعدام.

وعلى هامش التمرد تجنبت السلطات خيارات الإقتحام ووجه اللوم لإدارة الشرطة لاحقا على ذلك فيما شكرها بعض النواب على تجنب إراقة الدماء داخل السجون لكن خلال عملية التفاوض لتحرير رجال المن الرهائن برز دور لبعض الأصوليين الذين تم اللجوء إليهم للتدخل في المفاوضات وهنا برز دور للإسلامي الشهير أحمد الجلبي ـ ابو سياف ـ نجم أحداث مدينة معان كما تحدثت المصادر عن دور للشيخ أبو محمد المقدسي أحد منظري الفكر الجهادي والذي اعادت السلطات إعتقاله إحترازيا بعد الإفراج عنه قبل اشهر.

وعمليا ساهم التمرد واحتجاز رجال شرطة من قبل سجناء القاعدة في تسريع عملية اعدام الرجلين لكن هذا التسريع الذي يمكن فهمه في سياق سعي الحكومة للحفاظ على هيبتها وكسر شوكة تنظيم القاعدة داخل السجون يفتح برأي مراقبين سياسيين صفحة جديدة من صفحات التحدي والاشتباك العلني اصلا بين الحكومة الاردنية وتنظيم القاعدة في العراق حيث حكم على الزرقاوي نفسه بالاعدام الثالث ايضا في نفس قضية فولي. وعبرت بعض الاوساط المستقلة بسرعة عن خشيتها من ان تؤدي عملية التسريع باعدام صويد وفريحات للمزيد من التحديات والعمليات مع تنظيم القاعدة.

لكن السلطات السياسية ترد على ذلك بالاشارة الى ان حكم الاعدام حصل علي المصادقة منذ اكثر من عام من محكمة التمييز العليا كما ان تنظيم القاعدة يرسل اصلا وفي كل الاحوال عشرات الخلايا يوميا لتنفيذ عمليات وتفجيرات في الساحة الاردنية واخرها خلية القي القبض عليها من قبل جهاز المخابرات. وقالت السلطات انها تضم ليبيا وعراقيا واخرين فارين جاءوا من سورية بهدف تنفيذ تفجير كبير في منشأة مدنية اردنية قد تكون محطة الكهرباء او مصفاة البترول او المطار او احد المجمعات التجارية المكتظة حسب بعض المصادر. وكان تمكن جماعة الزرقاوي من تفجير ثلاثة فنادق في العاصمة عمان في شهر نوفمبر الماضي قد استفز السلطات الامنية الاردنية كثيرا واساء لسمعة التنظيم داخل الشارع الاردني وبعد ذلك سارعت محكمة امن الدولة لاصدار احكام الاعدام بحق اربعة من اعضاء القاعدة عرفوا باسم خلية عزمي الجيوسي واعترفوا على شاشة التلفزيون بنيتهم تنفيذ تفجير كيماوي بمقر المخابرات العامة كان سيودي حسب السلطات بحياة 80 الف مواطن.

ورغم ان كثيرين انتقدوا الزرقاوي بعد تفجيرات الفنادق التي اودت بحياة 60 شخصا بريئا وتسببت بجرح مئة شخص الا ان الحكومة الاردنية اعلنت بعد هذه التفجيرات عدة مرات عن خلايا جديدة ارسلها الزرقاوي عبر العراق او سورية لتنفيذ المزيد من التفجيرات.

ويمكن القول باختصار بان التنفيذ الفعلي لحكم الاعدام بحق اثنين من تنظيم القاعدة الذي تكتظ السجون الاردنية بأعضائه خطوة صلبة من قبل عمان في مواجهة الزرقاوي فاستنادا الى مصادر غير رسمية يوجد على الاقل عشرون محكوما بالاعدام ينتظرون المصادقة على احكامهم من اعضاء تنظيم القاعدة في السجون الاردنية فيما يحاكم مالا يقل عن 30 شخصا من جنسيات مختلفة بتهم لها علاقة بالقاعدة او بالجهاد في العراق.

والاعدام الفعلي لابن صويد وفريحات يعكس بان السلطة لن تتسامح وقد تسرع لاحقا في تنفيذ قرارات الاحكام القضائية المصادق عليها وهي رسالة بكل الاحوال لا تعكس فقط عناصر التحدي في الخطاب الرسمي الاردني ولكن تعكس ايضا ضيق السلطات من حالة التنظيم والعصيان والشغب المنظمة التي مارسها داخل السجون وفي اروقة المحاكم اعضاء تنظيم القاعدة وغيرهم من الجهاديين.

وهؤلاء جميعا اصبحوا قوة منظمة داخل السجون يشتمون القضاة ويكفرون النظام ويهينون المحكمة في الجلسات العلنية ويحرقون الزنازين والمطابخ داخل السجون ويصنعون اسلحة من قضبان الاسرة ومن زنبركاتها ويديرون شبكة اتصالات سرية عبر اجهزة خليوية مهربة ويتمكنون من التنسيق فيما بينهم ويحددون زعاماتهم داخل السجون ويقولون كلمة موحدة ويفاوضون.

ومع ازدياد عددهم اصبحوا يشكلون هاجسا امنيا حتى داخل السجون خصوصا بعد تمكنهم من اجراء اتصالات بهواتف خليوية مهربة وبعد تمكنهم من التنسيق بطريقة مجهولة بين انصارهم في ثلاثة سجون هي قفقفا شمالي البلاد وسواقة جنوبي البلاد والجويدة في وسطها وبالتالي يعتبر بعض الخبراء بان التنفيذ الفعلي للاعدامات بحق اعضاء القاعدة وبعد المصادقة عليها قد يكون خطوة ليس فقط للحفاظ على هيبة الدولة ولكن لمواجهة القوة المنظمة التي احترفت الشغب داخل السجون ولتقليل الاعداد في الزنازين ولاظهار الجدية في مواجهة اي تمرد او عصيان.

وكان تنظيم الزرقاوي من جانبه قد أظهر التحدي عدة مرات في وجه السلطات الأردنية فقد إختطف السائق الأردني محمود السعيدات قبل اسابيع مقابل دعوة بالإفراج عن ساجدة الريشاوي وهي سيدة عراقية شاركت بتفجيرات الفنادق والقي القبض عليها في مدينة السلط وهي ترتدي حزامها الناسف.

لكن الحكومة الأردنية لاحقا اعلنت عن «تحرير» السعيدات بطريقة غامضة حتى الأن وقابلت مطالب الخاطفين بإعداد لائحة الإتهام بحق الريشاوي مع العلم بان قرارات الإعدام بقضية الدبلوماسي فولي شملت إضافة لبن صويد وفريحات والزرقاوي نفسه كلا من يوسف العبسي ومحمد طيورة ومعمر الجغيبير وحسين حسون ومحمد عبد الرحمن طاهر وجميعهم حكموا بالإعدام غيابيا فيما حكمت على كل من محمد عيسى ومحمد دعمس ومحمد امين ابو سعيد بالاشغال الشاقة 15 عاما. ويذكر ان محكمة امن الدولة ادانت المتهمين بتهم المؤامرة بقصد القيام باعمال ارهابية افضت الي موت انسان وحيازة سلاح اتوماتيكي ورشاشات كلاشنكوف بدون ترخيص بقصد استعماله على وجه غير مشروع.

وتعتبر حالة الاعدام هذه هي الثالثة التي يشهدها الاردن منذ مطلع العام الحالي في إطار الخلايا الأصولية التي القي القبض عليها.

ياسر فتحي فريحات (اردني)

سالم سعيد بن صويد (ليبي)

نقابة تبدد اموالها لنشر إعلان يدافع عن وزير الاستثمار.. ومعارك عنيفة حول بيع محلات «عمر أفندي» لمستثمر سعودي.. ومطالب باستنساخ الرئيس

هجمات عنيفة ضد أسامة الباز لتصريحاته بأن مبارك لا يجد من يخلفه وأخرى ضد مجلس الشعب.. ومطالب بمحاسبة صاحب «عبارة الموت»

القاهرة ـ «القدس العربي»

من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة يومي السبت والأحد عن زيارات الرئيس مبارك لعدد من الدول الأوروبية وتصريحات رئيس الوزراء الدكتور أحمد نظيف التي أكد فيها توافر الشفافية في عملية بيع محلات عمر أفندي وتواصل الحملات التي تتهم وزير الاستثمار ورئيس الشركة القابضة بممارسة الضغوط للقبول بعرض المستثمر السعودي الذي يقل ستمائة مليون جنيه عن المبلغ الذي حددته لجنة التقييم وإحباط محاولة تهريب كميات كبيرة من الفياغرا مخبئة في براميل مادة مستوردة من دبي لحساب شركة سيراميك ونفي صاحبها عضو مجلس الشعب محمد أبو العينين وجود أي علاقة له بالشحنة وتقديمه بلاغا للنائب العام اكد فيه ان هناك من استغلوا اسم شركته في عملية التهريب وإخلاء نيابة استئناف القاهرة سبيل جمال تاج الدين عضو مجلس نقابة المحامين بعد التحقيق معه في تهمة اتهام أحد المستشارين بتزوير الانتخابات ونشره أخبارا في صحيفة «صوت الأمة» وتقرير مجلس فوربس عن الأغنياء في العالم وعودة وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي من أمريكا بعد انتهاء زيارته لها والتخطيط لطرح 1,5 مليون فدان صالحة للزراعة في محافظة الوادي الجديد على المستثمرين، وتخصيص ثلاثة آلاف فدان في صحراء نجع حمادي بمحافظة قنا لزراعتها غابات خشبية على مياه الصرف الصحي بعد معالجتها والاستعدادات للاحتفال بعيد الأم في الحادي والعشرين من الشهر الحالي ومؤتمر الجبهة الوطنية للتغيير برئاسة رئيس وزراء مصر الأسبق الدكتور عزيز صدقي للإعلان عن بدء حملة إعلامية للمطالبة بإلغاء قانون الطوارئ ومنع تحويله إلى قانون دائم بنقل مواده إلى قانون العقوبات.

أما أبرز ما نشر من تحقيقات وتعليقات ومعارك فسنتجه إليها حالا.

بيع عمر أفندي

ونبدأ بقضية بيع سلسلة محلات عمر أفندي لمستثمر سعودي بمبلغ يقل ستمائة مليون جنيه عن تقدير لجنة التقييم وقيام المهندس يحيى حسين رئيس شركة الأزياء الحديثة وعضو لجنة التقييم بتقديم بلاغ للنائب العام ضد كل من وزير الاستثمار الدكتور محمود محي الدين وهادي فهمي رئيس الشركة القابضة للتجارة يتهمها فيه بممارسة ضغوط على لجنة التقييم للأخذ بعرض المستثمر السعودي استنادا إلى تقييم آخر أجراه مكتب قطاع خاص، ثم قيام محي الدين وهادي بتقديم بلاغات للنائب العام ضد يحيى حسين.

ويوم السبت حدثت واقعة في منتهى الغرابة، فقد نشرت «المصري اليوم» في صفحتها الأولى على مساحة تمن صفحة إعلانا مدفوع الأجر من الشركة العقارية المصرية دفعه تسعة من أعضاء مجلس إدارة اللجنة النقابية وخمسة من أعضاء مجلس إدارة اتحاد المساهمين بتأييد للوزير ورئيس الشركة القابضة نصه: «شهادة حق نراها فرضا علينا نحن ممثلي العاملين بالشركة المصرية بالإنابة عن أربعة آلاف عامل وأسرهم وبالأصالة عن أنفسنا نحن مجلس إدارة اللجنة النقابية ومجلس إدارة اتحاد العاملين المساهمين من خلال لقاءاتنا وتحاوراتنا المتعددة والمتكررة مع كل من السادة معالي الأستاذ الدكتور محمود محي الدين وزير الاستثمار الأستاذ المحاسب هادي فهمي رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للتجارة، نرى ان كل ما نشر حول شكوك صفقة عمر أفندي ينافي الحقيقة وعار تماما من الصحة حيث لسنا ووجدنا في الرجلين مثالا ونموذجا حيا للحس الوطني الصادق والأمانة المنزهة من كل غرض والشفافية والإحساس المتدفق بحب الطبقات الكادحة من العاملين البسطاء ولولا تعاون ودعم السيد المحاسب هادي فهمي رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للتجارة لطلبات العاملين بالشركة العقارية لكان مصيرنا جميعا حاليا لا يعلمه إلا المولى عز وجل، لذلك نقول لله وللوطن وللتاريخ ان كل ما نشر حول هذين الرجلين في صفقة بيع عمر أفندي هو محض افتراء وينافي الحقيقة سواء كان هذا القول عن عدم فهم للموضوع أو نية مبيتة من أعداء النجاح والحاقدين. على بركة الله والله مؤيدكم وناصركم وجميع العاملين بالشركة العقارية المصرية إحدى شركات استصلاح الأراضي تؤيدكم».

وهذا أمر في غاية الغرابة والشذوذ فأولا ما دخل اللجنة النقابية ومجلس إدارة اتحاد المساهمين في هذه الشركة بالموضوع؟ وكيف يصدرون حكما في قضية تحقق فيها النيابة!؟ وكيف يدفعون من اموال الشركة قيمة إعلان لا علاقة للشركة به؟

ثم نتجه إلى جريدة «روز اليوسف» أمس الأحد وتصريحات هادي فهمي لزميلنا كمال عامر ونصها:

«أعلن المحاسب هادي فهمي رئيس الشركة القابضة للتجارة ان إجراءات بيع أسهم شركة عمر أفندي مستمرة، وأن هناك مفاوضات جادة وشاقة مع المستثمر السعودي للوصول إلى أفضل شروط ممكنة للجانب المصري. وأكد ان الرقم المبدئي الذي اقتربنا منه يفوق الرقم الأول الذي سبق ان تقدم به المستثمر وهو 504 ملايين جنيه مصري.

وأضاف: لقد أدليت بأقوالي حول بلاغ أحد أعضاء اللجنة الاستشارية ومحاولته التشهير بي وأكد أنه منزعج جدا من توقيت الهجوم على الصفقة حيث انها مازالت في مراحلها الأولى ولم ترفع لجنة البت توصياتها بعد إلى مجلس إدارة الشركة القابضة الذي يضم مجموعة من العناصر المتميزة منها نائب رئيس مجلس الدولة وتضم أساتذة جامعات ولن يوافق على تمرير الصفقة إلا بعد اطمئنانه إليها، ثم هناك خطوة ثانية هي عرض التوصيات على الجمعية العامة للشركة برئاسة وزير الاستثمار محمود محي الدين للحصول على موافقتها وهذه الجهات لا وصاية عليها.

وأكد هادي فهمي ان عمر أفندي كان «يدر» أرباحا منذ إثني عشر عاما ثم بدأ نزيف للخسائر ولم يتوقف إلا في العام الأخير حيث كسب مليون جنيه وهو رقم متواضع لـ82 فرعا. وأضاف ان ما يحدث حول صفقة عمر أفندي أصاب المستثمر السعودي بالقلق وهو محق في ذلك وأضاف ان العرض السعودي هو العرض الجاد والوحيد منذ 13 عاما طرح خلالها عمر أفندي للبيع خمس مرات، وكشف هادي فهمي للمرة الأولى أنه سبق ان نوقش تطوير إدارة عمر أفندي حيث تقدمت شركة أسبانية للقيام بهذا الدور مقابل 80 مليون جنيه وهو رقم كبير جدا. وطالب هادي فهمي بالتعاطي بهدوء مع الصفقة لأنها الأفضل في تاريخ هذه المنشأة وبجانب الرقم المالي فهناك خطة معتمدة لتطوير الأفرع وتطوير العمالة والأهم أننا نجحنا في الاحتفاظ بـ6 آلاف عامل وأيضا بالنشاط والاسم. وقال هادي فهمي: إن إلغاء تلك الصفقة انتصار لوطاويط الظلام».

وطاويط مرة واحدة، والمستثمر السعودي انزعج وتعكر مزاجه؟ لا..لا.. هذا أمر لا يرضينا أبدا!!

ويبدو ـ وربكم الأعلم ـ ان «الوفد» كانت في انتظار أعضاء مجلس إدارة اللجنة النقابية واتحاد المساهمين للشركة العقارية وهادي فهمي لتسدد لهم ضربة عنيفة في صفحتها ـ كشف المستور ـ التي تخصصها لقضايا الفساد فنشرت تقريرا هاجمت فيه الوزير ورئيس الشركة القابضة معا. قالت ـ ويا لهول ما قالت:

«السيد الوزير قال ان التقييم الفني الذي أجرته اللجنة المشكلة وفقا للقانون في أول أكتوبر 2005 هو التقييم الوحيد الذي سيعرض الجمعية العامة للشركة. «المصري اليوم» 2006/3/7. وقال أيضا ان الموضوع تحقق فيه النيابة واحتراما لسلطات التحقيق فإنه لن يغلق! وهذا التصريح العام كرس الشكوك الكثيرة بدلا من إزالتها أو التقليل منها: 1 ـ فما هي القيمة التي حددتها اللجنة الفنية المذكورة التي ذكرها الوزير؟! هل هي المليار ومائة وأربعون مليونا من الجنيهات كما نشر!؟؟ أم ان اللجنة قامت ـ حسب ما نشر ـ بتخفيض هذا المبلغ بطلب من رئيس الشركة القابضة للتجارة؟! وما قيمة هذا التخفيض إن كان قد حدث!؟ وما مبررات هذا التخفيض.. وكيف قامت اللجنة الفنية بالتقييم الأول، وكيف قامت هي ـ أي اللجنة نفسها ـ بالتخفيض؟

2 ـ لم يطلب أحد من الوزير التدخل او التعليق الذي يمس تحقيقات تجريها النيابة!؟ لكن المطلوب من الوزير المسؤول نشر البيانات الصحيحة كاملة وليس في هذا أي شبهة للتدخل في سلطات التحقيق!

أخطر ما في تصريحات وزير الاستثمار أنه رفع في وجه أي نقد لمثل هذه الصفقات المشبوهة الحجة السخيفة التي عفا عليها الزمن وهي قوله: «إن ما يطلقه البعض من اتهامات وادعاءات لا تهدد صفقة بيع واحدة ولكنها تهدد مصداقية مناخ الاستثمار بأكمله».

هذه الحجة تلجأ إليها دائما الحكومات لتخرس الألسنة الناقدة، وحتى تضمن تمرير صفقات مشبوهة في جو من الغموض والسرية!! وتكتمل الكارثة بتصريحات رئيس الشركة القابضة للتجارة التي يكشف فيها عن أسباب إبلاغه النائب العام للتحقيق مع رئيس شركة بنزايون بأن رئيس شركة بنزايون «أفشى أسرار» اللجنة التي كان عضوا بها! وبهذا يؤكد رئيس الشركة القابضة لتبرير إتمام الصفقة المشبوهة بأسعار تقل بأكثر من ستمائة مليون جنيه عن السعر الذي حددته اللجنة الفنية فكلها مبررات وحجج لا تصمد أمام المنطق السليم، وتنفيها تماما تجارب صفقات سابقة وخبرات من يعرفون أسرار مثل هذه الصفقات.

يعلل السيد رئيس الشركة القابضة إصراره على تخفيض القيمة التي حددتها اللجنة بعدة نقاط:

1 ـ يقول سيادته ان هناك لجنة استرشادية داخلية أعدت تقييما استرشاديا كان بناء على احتمالات طرحها البنك الأهلي المروج للبيع.

ونسجل العديد من الملاحظات على هذه النقطة:

أولا: لم يذكر سيادته متى شكلت هذه اللجنة الاسترشادية وهل شكلت بعد أو قبل تشكيل اللجنة الفنية!؟

يبقى ان نتساءل لماذا لم يتعرض الوزير ورئيس الشركة القابضة لموضوع «المكتب الخاص» الذي كلف بتقييم الشركة؟ ومن الذي قام بتكليفه مع وجود لجنة فنية هي وحدها المسؤولة عن التقييم كما ذكر الوزير في تصريحاته!؟

لقد تجاوزت الضجة التي أحدثتها هذه الصفقة كل الحدود.. وتتابع الجماهير ما ينشر، وتزداد شكوكها مع استمرار صمت الوزير أو اللجوء لتصريحات لا تقدم الحقائق كاملة بل تكتفي بعبارات عامة لا تزيل شكوكا مشروعة ولا تحقق الشفافية التي بغيرها تتزايد الشكوك وتتحول الصفقة إلى فضيحة تضاف إلى فضائح كثيرة لصفقات بيع القطاع العام بأبخس الأسعار».

أيضا كان زميلنا حمدي رزق نائب رئيس تحرير مجلة «المصور» في انتظار إعلان الشركة إياها ليقول عنها أمس الأحد في عموده اليومي بـ«المصري اليوم» ـ خط أحمر: «وبدلا من ان يرد الوزير، ردت عنه بطانته في «الشركة العقارية المصرية» بإعلان مدفوع الثمن نشر في الصحف اليومية، في صيغة «شهادة حق» أبعد ما تكون عن الحق، وما طلبها منهم أحد، ترفع الوزير والمحاسب هادي فهمي رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للتجارة لأعلى عليين، وتعتبرهما نموذجا ومثالا حيا للحس الوطني الصادق والأمانة المنزهة من كل غرض والشفافية والإحساس المتدفق بحب الطاقات الكادحة من العاملين البسطاء.

هل هذا صك براءة، أم وثيقة مبايعة، أم طلب زواج، فكل هذه المواصفات لا علاقة لها من قريب أو بعيد ببلاغ رئيس بنزايون. ما هذا العبث في موضوع جد، مال مجلس إدارة اللجنة النقابية بالشركة العقارية المصرية، ومجلس إدارة اتحاد المساهمين فيها بصفقة عمر أفندي، لكي يصفوا ما نشرناه ونشره غيرنا بأنه محض افتراء، ونية مبيتة من أعداء النجاح والحاقدين على القيادات الشابة الواعدة التي يحتاجها الوطن حاليا.

شهادة ممجوجة في إعلان بايخ ليس محلها ولا قوتها، ودفاع عنها ولمداراة فضيحة بل 600 مليون جنيه «الفارق بين سعر البيع وسعر التقييم» وكارت إرهاب يشهرونه في وجوه المعارضين أو لشراء الصحف لتسكت عن هذا السفه في بيع ثروة الشعب، فكرني بإعلانات صاحب عبارة الموت».

وكله كوم وحكاية الحس الوطني كوم تاني.. طيب حسوا على مصانع مصر وشركاتها بتتباع بتراب الفلوس، ناهيك عن حكاية الشفافية الواردة في الإعلان، والله أنا كرهت الشفافية واللي منها حتى الحراك السياسي واللي منه، وثالثهما الإصلاح، لأنها من قبيل تلبيس العمة.

وبمناسبة نشر الإعلان أهدى وزير الاستثمار أغنية «صورة صورة صورة، كلنا كده عاوزين صورة».. جنب عمر أفندي طلعت حرب قبل ما يتباع».

أما زميلنا ماجد علي فكان في انتظار وزير الاستثمار بقوله عنه في نفس العدد في صفحة الاقتصاد:

«بالتأكيد ـ وبدرجة مليون في المائة ـ ان الدكتور محمود محي الدين وزير الاستثمار لا ـ ولم ولن ـ يكره أحدا في حياته أكثر مما يكره ـ عمر أفندي ـ فالوزير الشاب الذي ربما داعبته بل وطاردته في أحيان كثيرة أحلام كرسي رئيس الحكومة، فهذا «الأفندي» نجح في اتهام الوزير عند النائب العام ومجلس الشعب ليصبح حديث الميديا الآن في مصر، وبات كرسي الحكومة الذي رشحت الشائعات محي الدين للجلوس عليه بعد نظيف لا سيما في ظل دعم التيار الإصلاحي في الحزب الوطني لتولي الوزير هذه المهمة غدا أبعد عنه بكثير، بل ان مستقبله السياسي كله أصبح مهددا، فعلى ما يبدو، فقد بات في حكم اليقين ـ على الأقل وفق دلائل لدي ـ ان مسلسل السقوط يقترب في شبحه جدا من الوزير محي الدين الذي يمثل «عائلة محي الدين باشا» في الحكم والحزب الحاكم ليلحق بعمه خالد محي الدين، الذي نجح «الحزب لوطني» في إقصائه عن الحياة السياسية وأسقطه في دائرته في الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

كما تأكد لنا حسب معلومات مهمة جدا، ان خطة الإجهاز على الوزير محي الدين بدأ تنفيذها بيد «عمر أفندي» فإننا على الجانب الآخر نؤكد نشاطه الدؤوب وجرأته وتحديه كثيرين في الأوساط السياسية والاقتصادية في قراراته التي تتعلق بالاستثمار والخصخصة وإدارة أصول المال العام، التي طالما سببت له مشاكل كثيرة».

السلام 98

وإلى كارثة العبارة السلام 98 وما حدث لصاحبها ممدوح إسماعيل وما تعرض له من عقاب لا يمكن لبشر ان يحتمله مما دفع زميلنا وصديقنا بجريدة «السياسي المصري» سيد الهادي ان يحتج على تلك المعاملة غير الإنسانية بالقول في عموده ـ أقول لكم: «من الذي يملك من النفوذ ما يمنع النيابة العامة ممن القبض على ممدوح إسماعيل ومنعه من السفر. وكلهم تعرفون أنه إذا سقطت عمارة أو تهدمت ومات تحت انقاضها بضعة أفراد لا آلف قتيل كما حدث في العبارة فإنه يتم القبض على صاحب العمارة وسجنه ويسجن معه المهندس والمقاول اللذان أشرفا على بناء العمارة ولكن ان يموت ألف مواطن في كارثة بكل المعايير من النوع الثقيل ولا يتم التحقيق مع صاحب هذه العبارة ويسمح له بالسفر خارج البلاد فهذا هو الأمر المحير الذي لا أجد له جوابا. إذا كان ظن ممدوح إسماعيل ان صداقته بأحد المسؤولين أو بالدكتور زكريا عزمي أو حتى بالسيد جمال مبارك أو حتى بالنبي صلى الله عليه وسلم يمكن ان تنجيه بفعلته فإن ذلك لن يفيده في شيء فالنبي صلى الله عليه وسلم قال: لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لأمر محمد بقطع يدها.

وظني ان هذا ما يؤمن به زكريا عزمي وجمال مبارك وأي مسؤول يخشى الله».

ونعم بالله، وعليه توكلنا وإليه نتوجه ونستريح حتى لا نكون كغيرنا الذين قال عنهم أمس أيضا زميلنا بـ«الأخبار» محمد عبد الحافظ: «الناس حائرون، ويتساءلون: لماذا التعتيم على ما يجري في التحقيقات التي تتم في النيابة العامة ولجنة تقصي الحقائق بمجلس الشعب ووزارة النقل حول غرق العبارة السلام 98، التي تعد أكبر كارثة شهدتها مصر وفقدت فيها أكثر من ألف مواطن. لماذا لم يرفع مجلس الشورى الحصانة عن صاحب العبارة لحين انتهاء التحقيقات، وبخاصة ان شركته لها سوابق لماذا لم يصدر قرار من السلطات المختصة بمنعه من مغادرة البلاد لحين انتهاء التحقيقات. كما جرى العرف في مثل هذه القضايا الكبيرة بل وأصغر منها. لماذا تم السماح لصاحب العبارة بالسفر إلى بريطانيا في نفس الوقت الذي كان يتم فيه فك شفرة الصندوق الأسود في لندن بمعرفة المصنعة للصندوق».

وهل هذا سؤال؟ طبعا حتى يستعين به الخبراء في فكها، خاصة وأن كاتبنا الساخر الكبير أحمد رجب زاد من الطمأنينة في قلوبنا بقوله في نفس العدد في بابه ـ نص كلمة: «قال وزير النقل ان إعداد التقرير النهائي عن أسباب حادث العبارة سيستغرق أربعة أشهر، ولا تهدف الحكومة بذلك إلى تمويت القضية لا سمح الله، وإفقادها سخونتها بل إن هذه المدة غير كافية لأن الحكومة، طلبا للحقيقة وحدها، تحتاج كما سمعت، إلى تسع سنوات لأنها تقوم بتحضير أرواح الألف غريق، وبعضهم يرفض الكلام خوفا من إحراج الحكومة».

وهكذا تكون المعلومات وإلا فلا.

معارك وردود

وإلى المعارك والردود واولها لزميلنا وصديقنا مجدي مهنا وكانت في عموده بـ«المصري اليوم» يوم السبت وشنها بعد ان أحس بالضيق مما قرأه من كلمات بعض المسؤولين في مجلس الشعب عن تمرير التفويض لرئيس الجمهورية لإصدار قرارات لها قوة القانون لمدة ثلاث سنوات ـ لا عاما أو عامين كما كان يحدث من قبل ـ وقال مجدي: «قال فاروق طه رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي بالمجلس: إن طبيعة التسليح تتطلب السرية التامة، وكذلك مقتضيات الأمن القومي، وقال: إن الرئيس مبارك يتسم بالحكمة والاتزان في معالجة لأمور. وكأن مجلس الشعب لا يتسم بالحكمة والاتزان. وقال محمد الدكروري مستشار رئيس الجمهورية للشؤون القانونية: إن موضوعات التسليح سرية بطبيعتها، ولا يتصور ان تكون محل مناقشة عامة أي ان المطلوب من النواب منح رئيس الجمهورية التفويض بلا مناقشة، ومن يناقش ان يتكلم أو يعترض فهو خائن ولا يدرك ماذا يقول.

ومنذ 30 عاما ونواب مجلس الشعب عن الحزب الحاكم يقولون نفس الكلام لتبرير استمرار العمل بهذا القانون، ومنح رئيس الجمهورية هذا التفويض الذي أصبح بلا معنى، بعد ان فقدت صفقات السلاح أي سرية لها وبعد نشرها وإذاعتها على شبكة الإنترنت، ولم تعد هناك أسرار في هذا الأمر. مصر ليست في حالة حرب مع أحد!؟

ومع افتراض حسن النوايا، فالأمر لا يخرج عن كونه سياسة وفلسفة نظام الحكم القائمة على حكم الفرد، فقبل أيام أعلن أسامة الباز مستشار رئيس الجمهورية للشؤون السياسية ان الرئيس مبارك لم يجد حتى الآن الشخص أو المجموعة المناسبة التي تصلح لتحمل لمسؤولية من بعده. ولا فائدة من أي حديث عن الإصلاح السياسي والدستوري ولا فائدة من انتظار التغيير الذي لا يأتي.. فقد يتغير رئيس الجمهورية لأي سبب، لكن الفلسفة التي يقوم عليها نظام الحكم واحدة ولا تتغير، فلا رئيس إلا الرئيس، وليس من حق أحد معرفة ما يدور في رأس الرئيس نفسه».

وأمس ـ الأحد ـ نشرت «صوت الأمة» تحقيقا أعدته زميلتنا شيرين ربيع وهدى أبو بكر، عن تصريحات الدكتور أسامة الباز مستشار الرئيس التي قال فيها ان مبارك سيتقاعد عندما يجد من يصلح ليخلفه، وأن الحكم لن يتم توريثه لجمال. فقال الدكتور عبد الله الأشعل مساعد وزير الخارجية السابق في التحقيق: «إذا كان لا يوجد من يخلف مبارك فعلينا إذا ان نقوم بعمل استنساخ للرئيس!

إن هذا التصريح حاول إظهار عدم تمسك الرئيس بالحكم، إلا أنه جاء بنتيجة عكسية ولم يحقق الغرض منه. كما ان القول بأن مبارك وأسرته لا يتمسكون بالخلافة أو التوريث يخالف الواقع الذي يشير إلى ان مصر تتجه مباشرة نحو التوريث فالتعديل الذي أجراه الرئيس على المادة 76 من الدستور يمنع أي مستقل من الترشيح للرئاسة، وحصر هذا المنصب على مرشح الحزب الوطني، مما يؤكد ان هذه المادة تم تعديلها خصيصا لنجل الرئيس، فالانتخابات الرئاسية القادمة ستكون فضيحة كبرى للنظام إذا تم ترشيح جمال مبارك عن الحزب الوطني، لأنه سيكون هو المرشح الوحيد دون منافس كما خطط العبقري الذي قام بتعديل المادة 76 فهذا التعديل يرتد بنا مرة أخرى إلى الاستفتاء، وهذا يعني استمرار الاستبداد والفساد وتآكل وانهيار الدولة. وكل هذا سيحدث تحت سمع وبصر نظام الحكم الذي يتجاهل المأزق التاريخي الذي تمر به مصر وأنه يجب القيام بخطوات إصلاح حقيقي قبل ان تحدث الكارثة التي يمكن ان تطيح بالجميع مثلما حدث في العراق.

أما الكاتب السياسي فهمي هويدي فيقول: «إن هذا التصريح مهين للبلد إلى حد كبير، ولا يجب ان يقوله شخص مثل أسامة الباز، فهو بهذا التصريح يفترض أننا أغبياء، لأنه ليس هناك من يصدق ان الرئيس مبارك ينوي التقاعد، وإذا كان يريد فعلا التقاعد، فلماذا لم يفعل ذلك منذ سنوات!؟

أما تصريحه الذي ينفي فيه نية الرئيس وأسرته في خلافه، فهو امتداد لمسلسل الإهانة، لأنها تصريحات لا يمكن تصديقها، فهم يفترضون ان الشعب المصري غبي وبلا ذاكرة، وهم بذلك يفقدون ثقة الشعب، ويجهزون على امله في المستقبل، وكأنهم يقولون: ليس هناك أمل في تغيير النظام، وبالتالي يغلقون الباب أمام التغيير السلمي عن طريق الإصلاح، مما يضطر الناس إلى اللجوء للطرق غير السلمية في إجراء التغيير. ومن جهته يتساءل جورج اسحق ـ المنسق العام لحركة كفاية: لماذا لا يحاول ان يجرب الحياة كإنسان عادي ليرى حجم القهر والظلم والمأساة التي يعيشها الشعب المصري؟